

بالقتل بائي الة كانت بل بمجرى اخذ المال او الاضافة وان جرح واخذ
المال قطع اي قطع يده ورجله من خلاف وهدر جرحه لان الحد لما
وجوب حق الله تعالى سقطت عصمة النفس حق العبد كما يسقط عصمة
المال لذات القطع مع الضمان لا يجتمان وان جرح فقط اي لم يقتل ولم
ياخذ مالا جزاء هذا الشرط قوله الا في فلاحدا وقيل عمدا بجديده واخذ
المال فكتاب فيل ان مسك او كان منهم غير مكلف اي صبي او مجنون
او ذواتهم محرم من المارة وقطع بعض المارة على البعض وقطع الطريق
ليللا ونهرا بمصر ومصرين متقاربين فلاحدا ما اسقطه اذا جرح
فقط فلا ت هذه الجناية ليس فيها حد فلا يسقط حق العبد ان سقطه
في ضمن استيفاء الحد ولم يوجد فيبقى حقه فله في القصاص ان كان الجرحه
مما فيه القصاص او الارش ان كان مما فيه الارش في الاولي من الصور
المذكورة وهي ما اذا جرح فقط واما اسقطه اذا اخذ بعد ما تاب
وقد قتل عمدا فلقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان يفرزوا عليهم فاذا
سقط ظم حق العبد فيه ويكون له اي للولي القوي قتل القاطع او
العفو في غيرهما من الصور المذكورة واما اذا كان منهم غير مكلف او ذواتهم
محرم فحدته جنائية واجبة قامت بالكل فاذا لم يقع فعل بمصنوع
موجباً كان فعل الباقيين بعض العلة وبه لا يثبت الحكم واما اسقط
الحد صار القتل الى الاولياء وان شأوا قتلوا وان شأوا عفووا واما
اذا قطع بعض المارة على البعض فلا حد الحرز واحد فصارت القافلة

كدار واحدة واما قطع ليللا ونهرا بمصر او بين مصرين متقاربين فلا حد
الظاهر حقوق العفو الا انهم يعضون بوزن المال ايضا للمال الى المستحق
ويؤيدون ويجسسون لارتكابهم الجناية ولو قتلوا فالدم الى الاولياء وعن
ابي يوسف انهم لو كانوا في المصر ليللا وفيما بينهم وبين المصر اقل من مسيرة
سفر يجزي عليهم احكام قطع الطريق قال في الاختيار وعليه الفتوى بصلية
التاب وهي دفع نثر المتعلبة المتلصصة وفي الحق بكسر النون مصدر حتى
يعني اذا حتى رجلا حتى قتله فعليه رية وسيا في وجهه في الجنابات
ان يثا لله تعالى ومن اعتماده في المصر قتل به لانه صادر ساعيا في
الارض بالفساد في دفع شره بالقتل مع القطع امرأة فقتلت واخذت
المال دون الرجال لم تقتل المرأة وقتل الرجال عشرة لشوة قطع الطريق
واخذت المال وقتلت قتلن ومن المال كذا في المنية كتاب الاشربة
لا يخفى وجه مناسبتها هذا الكتاب لكتاب الحدود والعقوبات المزمور الي اخر
الكتاب وهي جمع يشراب والشراب لغة كل ما يشرب مسكرا كان اولاد شرعا
ما يع يسكر اعلم ان جميع ما يستخرج منه الاشربة اربعة العنب والتمر
والزبيب والحبوب كالحنطة والشعير والذرة ثم للماء المستخرج منها
حالتان في مطبوخ والمطبوخ قد يطبخ حتى يبقى ثلثه وقد يطبخ حتى
يبقى ثلثاه وقد يطبخ حتى يبقى نصفه والحرام من الاشربة ايضا اربعة
والحدود ايضا اربعة اما الحلال فبين بقوله هرم الحمر وان قلت وهي التي
من ماء العنب اذا غلي واشتد وقذف بالمر يد ضمن هذا الاسم بهذا الشرط

كدار